

وما أطلق البعض في الآراء للمعلم بغيره المتقدم  
 اقتصر على الظل في القضاء فيضم اليه ما خرج بالقيده  
 من أن فعل أقل من ركعة في الوقت والباقي بعده  
 قضاء والغرض بين هذا وبين ذى الركعة أنها تشمل  
 على معظم أفعال الصلاة إذ معظم الباقي كالتركيب  
 لها تجزئ ما بعد الوقت تابعاً لها بخلاف ما ذهبوا  
**والقضى المنعول** من كل العبادة بعد خروج وقتها  
 على القولين أو قبله وبعده على الثاني وإنما عرّف المصدر  
 والمنعول المستغنى بأحد هاتين في المؤدى ما قول  
 الذي صدق به ابن الحاجب تعريف الآداء والقضاء  
 والاعادة قال أشارت إلى الاعتراض عليه في ذلك  
 أي المحجوز لتعويضه إلى تأويل المصدر بالمنعول  
 وإن كان إطلاقه عليه شائعا وعدل في المنعول  
 عما فعل إلى المنعول قال لأنه أحصر منه أي بكلمة الألام  
 التعريف كالجزم من مدحولها فلا تعد فيه كلمة وزاد  
 مسألة البعض على الأصوليين في تعريف الآداء و  
 القضاء جبرياً على ظاهر كلام الفقهاء الواصفين لذاته

الركعة

الركعة في الوقت بها وإن كان وصفها بهما  
 في التحقيق المحفوظ للمصليين بتبعية ما بعد  
 الوقت لما قيده والعكس وبعض الفقهاء حقق فوقف  
 ما في الوقت منها بالآداء أو ما بعده بالقضاء ولم يبال  
 بتبعية العبادة في الوصف بذلك الذي قرئ منه  
 غيره وعلى هذا والقضاء ياتم المصلي بالتأخير وكذا  
 على الآداء انظر للتحقيق وقيل لأنظر للظاهر  
 المستند إلى الحديث **والاعادة ففعله** أي الحاد  
 أي فعل الشيء ثانياً في وقت الآداء **وقيل للخلل**  
 في فعله أو لأن فوات شرطه أو كس كالصلاة مع الجماعة  
 أو بدون العائنة سهواً **وقيل لعدم** من خلل في فعله  
 أولاً أو حصول فضيلة لم يكن في فعله **أولاً فالصلاة**  
**المكروه** وهي في الأصل المنعولة في وقت الآداء أو جماعة  
 بعد الانفراد من غير خلل **مكروهة** على الثاني لحصول  
 فضيلة الجماعة دون الأول لأنتنا الخلل والأول هو  
 المشهور الذي جزم به الإمام الرازي وغيره وروحه ابن  
 الحاجب وإنما عرّف المصنف فيه بقيل نظراً لاستتبع الـ